المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI)

نمـاذج عمليـة مفيـدة في مجـال الهجرة والتنمية المحلية

نماذج عملية

نمـاذج عمليـة مفيـدة
في مجـال الهجرة والتنمية
المحلية

المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI)

التعاونيات في كوستاريكا: تحديد وفهم الجاليات المهاجرة في الخارج وتدفق التحويلات المالية

الدولة/المنطقة/الإقليم

كوستاريكا

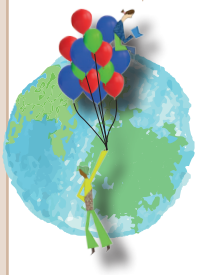

التاريخ/الفترة

2013 حتى الآن

الأطراف الفاعلة

- تعاونية كووبي أليانزا (COOPEALIANZA)
- مواطنو كوستاريكا المهاجرون في الولايات المتحدة
- المهاجرون من الولايات المتحدة وكندا في كوستاريكا

المصادر

- تعاونية كووبي أليانزا: www.coopealianza.fi.cr
- تقرير حول الهجرة والتحويلات المالية، تعاونية كووبي أليانزا، سان ايسيدرو، بيريز زيليدون، أبريل 2005.
- المعلومات المقدمة من وحدة إدارة التسويق بالتعاونية.

السياق العام

تعد تعاونية كووبي أليانزا (COOPEALIANZA) اتحاد ائتماني في كوستاريكا تأسست في عام 1971 وأصبحت نقطة مرجعية للدمج بين الالتزام بالتنمية البشرية والعمالية في الدولة، وتم إنشاؤها في البداية في سان ايسيدرو ديل جنرال (إقليم بيريز زيليدون، وهي منطقة تتزايد فيها معدلات الهجرة والمهاجرين) إلا أنها توسعت تدريجياً في جميع أنحاء البلاد، ولديها الآن 52 مكتباً في 31 إقليماً داخل أراضي الدولة.

ويتم إجراء الدراسات دورياً من خلال إدارة التسويق بالتعاونية حيث يمكن تحديد وفهم خصائص المهاجرين من مواطني كوستاريكا، وخاصة أولئك الذين يرسلون تحويلات مالية. وتحافظ هذه الوحدة على تواصل رسمي مع عدة جهات منها رابطة مهاجري كوستاريكا في ولاية نيو جيرسي، وهي الولاية الأمريكية التي تستضيف أكبر تجمع للمهاجرين من أبناء كوستاريكا. ووفقا لتعداد السكان بالولايات المتحدة في عام 2010، كان هناك 187689 مواطن كوستاريكي في الولايات المتحدة (ما يشكل حوالي 75% من إجمالي عدد المهاجرين في الخارج من أبناء كوستاريكا).

بالإضافة إلى ذلك، أُجريت دراسة في عام 2013 بشأن هجرة الأجانب إلى كوستاريكا (بالأخص مواطنو أمريكا الشمالية)، بقصد الوقوف على الواقع الاقتصادي لمهاجري الولايات المتحدة الذين يعيشون في الدولة. وقد ساعدت هذه الدراسة في تحليل إمكانية إدخال هؤلاء المهاجرين الأسواق المتخصصة باستغلال النظام المالي الوطني واستحداث المنتجات المالية وغير المالية الملائمة لاحتياجاتهم.

الدروس المستفادة

تمثل التحويلات المالية انعكاساً وتعبيراً عن الروابط العاطفية العميقة بين أفراد العائلات المشتتة بسبب الجغرافيا والحدود ومظهراً من مظاهر التفاعل المستمر بين أفراد تلك الأسر على الرغم من بعد المسافة بينهم. ومن الثابت أن القرارات المتعلقة بأماكن البحث عن الدخل وكيفية استخدامه تعد نتيجة متكررة لرأي نواة الأسرة. وحتى عندما تكون الهجرة قراراً فردياً، يتضح أنها في كثير من الأحيان تكون نتاجاً لتوافق العائلة حول ضرورة إيجاد مصدر للدخل. ويمكن أن تُسمى هذه الأسر باسم «الأسر عبر الوطنية» وتشكل هذه الأسر - المرتبطة من خلال التحويلات المالية - عناصر فاعلة مهمة في عملية العولمة، إذ يعبر رواد الأعمال خلال بحثهم عن الأسواق ورؤوس الأموال والعمالة في جميع أنحاء العالم الحدود الوطنية بحثاً عن المزايا التنافسية.

ولم يقتصر هدف هذا النوع من البحوث والدراسات على فهم اتجاهات الهجرة، بل والتعرف على الخدمات المالية وغير المالية التي يمكن أن تعزز جودة حياة الأفراد المشاركين وأسرهم.

المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI)

الاندماج المحلي لتعزيز أثر التنمية: مشروع دعم مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية المشتركة في منطقة سيدهيو في السنغال

الدولة/المنطقة/الإقليم

السنغال: منطقة سيدهيو
في كازامانس (جنوب السنغال)

الأطراف الفاعلة

- وكالة التنمية الإقليمية في سيدهيو
- مجموعة الأبحاث والإنجازات للتنمية الريفية (GRDR) – الهجرة والمواطنة والتنمية
- مجالس التنمية الإدارية

التاريخ/الفترة

2016/2014

السياق العام

تعد منطقة سيدهيو موطناً ومصدراً هاماً للهجرة، إذ يتوزع المهاجرون منها في جاليات كبيرة في الخارج، وتبرز بوضوح قضية الهجرة للخارج بين السكان.

وقد دشنت وكالة التنمية الإقليمية (ARD) أولى مشروعاتها لدعم مبادرات التنمية الاقتصادية المحلية المشتركة في منطقة سيدهيو (PAICODELS) من خلال تنظيم مجموعة من الاجتماعات التي تحشد المهاجرين والجهات الفاعلة المحلية حول قضايا التنمية في المنطقة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشئت الوكالة منصة على الإنترنت تمكن المهاجرين من التسجيل وعرض مبادراتهم. وبذلك، يتم تقديم المشورة التقنية من فريق الوكالة إلى المبادرات والشركاء الجدد من

المنطقة، ما يسمح بتوافق مبادراتهم بالكامل مع أعمال التنمية واحتياجات المنطقة.

ولتيسير العمل، يتواجد مسؤولو الاتصال عن المنصة في فرنسا وأسبانيا للترويج لها بين مجتمعات المهاجرين وموافاتهم بالدعم بشأن الأسئلة التي قد تتعلق بمشاريعهم.

ويتم تنظيم المساحات المتعلقة بالهجرة والتنمية في منطقة سيدهيو لتسهيل عقد الاجتماعات بين القطاعين الخاص والمجتمع المدني والمهاجرين والسلطات المحلية حول الإسهامات المتنوعة من المغتربين والمهاجرين والمهاجرين العائدين.

كما يوجد صندوق اقتصادي لدعم مبادرات المهاجرين.

وأخيراً، توفر جهود التنسيق بين السلطات المحلية والوكالة مساحة للحوار لمناقشة أفضل سبل دعم المهاجرين العائدين وتوجيههم.

الدروس المستفادة

يمكن أن يساهم المهاجرون في تنمية مناطقهم الأصلية، حتى مع عدم عودتهم للاستقرار بشكل دائم.

ويمكن من خلال المنهج التشاركي وتعددية الأطراف المعنية المتوفرة عبر مساحات الحوار تعزيز فهم الفرص وأفكار المهاجرين العائدين، ما يؤدي إلى مساهمتهم في التنمية بقدر يتجاوز مجرد الاستثمارات التقليدية في ملكية الأراضي.

وتشمل المفاهيم الرئيسة ضمان عدم اعتبار المهاجرين مجرد «مستفيدين» من هذه المبادرة، أو مستثمرين يجب عليهم القيام بكل العمل، بل شركاء على قدم المساواة مع الجهات الفاعلة المحلية، وهو ما حدث بفضل الحوار والعمليات التشاركية المنفذة بين الجهات الفاعلة المحلية والمهاجرين.

وتم الاسترشاد بمعرفة المهاجرين ومساهماتهم بفضل العمل معهم كشركاء في عملية تخطيط التنمية المحلية ووضع استراتيجياتها، ما أسهم بالتالي في توافق مبادرات المهاجرين مع احتياجات التنمية الحقيقية.

المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI)

إيجاد الفرص الاقتصادية عن طريق تعزيز القدرات وخلق شراكات عبر الوطنية على المستوى المحلي: مشروع (جاباندو) JAPPANDO في السنغال

الدولة/المنطقة/الإقليم

السنغال: منطقة ديوربيل

الأطراف الفاعلة

- وكالة التنمية الإقليمية في ديوربيل
- الاتحاد السنغالي للشركات الصغيرة والمتوسطة للمهاجرين (CONFESEN)
- لجنة رائدات الأعمال في رابطة فيديركلاي فينيتو

التاريخ/الفترة

2016/2010

السياق العام

تعاونت وكالة التنمية الإقليمية في ديوربيل مع الاتحاد السنغالي للشركات الصغيرة والمتوسطة للمهاجرين (CONFESEN) في مشروع لدعم مبادرات المهاجرين الاقتصادية من خلال أنشطة بناء القدرات والتعليم المالي.

وفي عام 2012، وبالتعاون مع المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI)، تقرر توسيع نطاق هذه المبادرة إلى المناطق المجاورة من أجل بناء قاعدة مماثلة لتقديم المعلومات وخدمات الدعم المالي عبر وكالات التنمية الإقليمية (RDAs) في إطار مكاتب استقبال المهاجرين . كما قدمت هذه الوكالات الدعم لتحديد قطاعات النمو ودراسة جدوى مشروعات المهاجرين على المستوى المحلي من خلال القدرات الموسعة لمكاتب استقبال المهاجرين. ويعمل الاتحاد

السنغالي بدوره مع الرابطة الإيطالية فيديركلاي فينيتو (FEDERCLAAI Veneto) من أجل إقامة شراكات بين الشركات المحلية والشركات الإيطالية المماثلة لدعم ريادة الأعمال والاستثمار من قبل السنغاليين في الخارج.

وتم إنشاء مكتب اتصال بواسطة الاتحاد السنغالي من أجل تنسيق هذه المبادرة مع الجهات الفاعلة السنغالية في دكار. ويربط هذا المكتب شبكات المهاجرين السنغاليين في السنغال والخارج مع مختلف الجهات الفاعلة في مجال التنمية من أجل فهم احتياجات وفرص التنمية على المستوى المحلي في السنغال وتشجيع السنغاليين على الاستثمار في هذه الفرص.

وقد مكن توفير الدعم على المستوى المحلي (الدعم الاقتصادي وخدمات تقديم المعلومات إلى المهاجرين) من جذب انتباه الشركاء المحتملين الجدد، ما أدى بدوره إلى إيجاد فرص اقتصادية عبر الوطنية. تعني كلمة جاباندو (JAPPANDO) بلغة ولوف «التفاعل لتحقيق النجاح.»

الدروس المستفادة

يمكن من خلال توفير الخدمات المحلية إلى المهاجرين في الخارج اجتذاب مستثمرين جدد وإتاحة فرص اقتصادية جديدة للتنمية.

ومع ذلك، يجب تصميم هذه المبادرات بطريقة تشاركية مع الجهات الفاعلة المحلية، وبخاصة المهاجرين، من أجل وضع احتياجاتهم في الاعتبار.

فعلى سبيل المثال، كان الحصول على الخدمات التمويلية إحدى الصعوبات الرئيسة للمهاجرين. وبذلك، إذا لم تكن خدمات الدعم المالي على المستوى المحلي تستجيب لهذه المشكلات، لن يستخدم المهاجرون الخدمات، ما يحد بالتالي من ديناميكية التعاون التي يمكن تحفيزها على المستوى عبر الوطنية.

المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI)

تحديات في جمع البيانات: كيفية التغلب على الخوف من الظهور للقيام بالعمليات الانتخابية

الدولة/المنطقة/الإقليم

الإكوادور

التاريخ/الفترة

الأطراف الفاعلة

- جاليات المهاجرين الإكوادوريين في الخارج
- حكومة الإكوادور الوطنية

السياق العام

تمكن المهاجرون الإكوادوريون للمرة الأولى في أكتوبر 2006 من ممارسة حق التصويت الاختياري في الخارج لانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه. وأظهرت البيانات[1] الرسمية بأن عدد الناخبين الإكوادوريين المسجلين بلغ 143352 إكوادورياً في 42 دولة في جميع أنحاء العالم، وهو الرقم الذي يبدو كبيراً في سياق تجارب مماثلة، مقارنة مثلا بالمكسيك التي سجلت أكثر من 40876 ناخباً بقليل للانتخابات الرئاسية عام 2006 من بين ما مجموعه أكثر من أربعة ملايين مهاجر مكسيكي كان لهم سجل قنصلي آنذاك.

ولم تحقق الدراسات المنفذة حول تجربة مشاركة المهاجرين الإكوادوريين في الانتخابات نجاحاً يُذكر في تحديد نظامية وضع هجرة الأفراد الذين سجلوا وصوتوا في الخارج في دول المقصد، لأن التسجيل لم يتطلب معلومات عن

المصادر

- Moreno, P. “El proceso electoral de los ecuatorianos en el exterior: reflexiones para un debate sobre la participación en contextos de migración”, en Los Derechos en la movilidad humana: del control a la protección, Ministerio de Justicia y Derechos Humanos, Quito, (2009).

1 المحكمة الانتخابية العليا، حالياً المجلس الانتخابي الوطني

وضعهم القانوني. وحتى في ضوء ذلك، تشير هذه الدراسات إلى أن الوضع القانوني للمهاجرين (وكذلك بعد المسافة وتكاليف الوصول إلى نقاط التسجيل والتصويت) كان يمكن أن يؤثر على الغياب عن علميتي التسجيل – التي كان يجب القيام به شخصياً وبشكل مباشر في القنصليات الإكوادورية – والتصويت، نظراً للخوف من الظهور وخطر التعرض للاعتقال لعدم وجود وثائق نظامية.

ولهذا، وعلى سبيل المثال، تضمنت رسالة جمعية المهاجرين الإكوادوريين في بون (ألمانيا)، الموقعة في عام 2007 من قبل 110 عضواً والمرسلة إلى المحكمة الانتخابية العليا، الطلب التالي:

- «توفير مراكز الاقتراع في المواقع الاستراتيجية والأنسب [...] من أجل تجنب المشكلات التالية التي شهدتها الانتخابات الماضية:
  - انخفاض المشاركة / ارتفاع نسبة عدم الحضور
  - تكاليف السفر الباهظة (حوالي 50 يورو غير قابلة للاسترداد)
  - مخاطر مراقبة إدارة الهجرة في القطارات بالنسبة للأفراد الذين لا يحملون وثائق نظامية»

الدروس المستفادة

عندما انتهت الأمانة الوطنية للمهاجرين (SENAMI - التي تم إنشاؤها في مارس 2007) ووزارة الشؤون الخارجية من تقييم لوجستيات التسجيل في القوائم الانتخابية لانتخابات عام 2006، نفذت الحكومة الإكوادورية آليات مختلفة لضمان تعزيز المشاركة في العملية الانتخابية في 2007 لانتخاب الجمعية التأسيسية وتحسين نظام التسجيل في الخارج.

وفي عام 2008، وبعد تجربة انتخابات عام 2007، أسست الأمانة الوطنية للمهاجرين ووزارة الشؤون الخارجية والمحكمة الانتخابية العليا السابقة لجنة دائمة مشتركة بين مختلف الجهات، بهدف الترويج إلى الاستفتاء على الدستور الجديد في الخارج، ما تطلب تحديث سجل الناخبين في الخارج ووضع خطة تواصل وتنفيذ خطة عمل لتحليل الأدوات التقنية والقانونية التي من شأنها أن تعزز عملية الاستفتاء.

وبالنسبة لانتخابات أعضاء الجمعية التي تمثل الإكوادوريين في الخارج ورئيس الجمهورية ونائبه لعام 2009، تضمنت إجراءات التسجيل والنشر بالفعل الدروس المستفادة من السنوات السابقة. فعلى سبيل المثال، ساهم تطبيق نظام تنقل الوحدات القنصلية بين المدن التي يوجد بها أكبر عدد من المواطنين الإكوادوريين (بدلا من وجوب انتقال المهاجرين إلى القنصليات) منذ انتخابات 2007، في زيادة عدد المسجلين من 152180 ناخباً في عام 2007 إلى 156677 في عام 2008 و184000 في عام 2009.

المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI)

نقطة للتأمل: الهجرة والنوع الجنسانى والتنوع الجنسي

الدولة/المنطقة/الإقليم

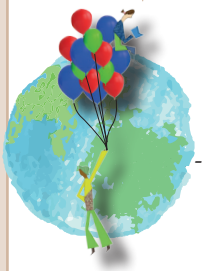

الإكوادور

أقاليم:

- إل أورو (الحدود الجنوبية) - وميلاجرو، وكيفيدو
- بيتشينتشا - مدينة كيتو
- ازميرالداس (الحدود الشمالية) - مدينة ازميرالداس

الأطراف الفاعلة

- مجموعة من عاملات الجنس
- الجمعيات النسائية الشعبية
- روابط المهاجرين
- مجموعات المثليين والمتحولين جنسياً
- السلطات المحلية

التاريخ/الفترة

2005

السياق العام

لا شك أن الحياة والهوية الجنسية عنصراً يحفز ويحدد تجارب الهجرة، إلا أن تحليلها لا يزال محدوداً سواء من المنظور الأكاديمي وضمن عمليات وضع السياسات المتعلقة بالتنقل البشري. فمن ناحية، يهاجر الأفراد ذوو التوجهات أو الهويات الجنسية المختلفة لأنهم يرون سياقاتهم المباشرة قمعية ويستقرون في بلدان حيث الأعراف الاجتماعية والثقافية حول النوع الاجتماعي والتنوع الجنسي أقل تمييزاً أو إقصاءً. ومن ناحية أخرى، تهاجر العديد من النساء (والأفراد المتحولين جنسياً أيضا) إلى الدول الصناعية بحثاً عن خيارات عمل في صناعة الجنس التي هي أفضل أجراً من منافذ العمل الأخرى للمهاجرين.

ويعد النشاط الجنسي والهوية الجنسانية عناصر تزيد من تحديد ديناميات الإدراج أو الاندماج في المجتمعات المضيفة، والتي تتفاوت بشكل واضح

وفقاً لمنشأ المهاجرين (الجنسية والطبقية والإثنية، من بين العوامل الأخرى) والسياق الاجتماعي وسياسات الهجرة القائمة في مجتمعات المقصد.

وتشكل حقائق التنقل البشري هذه تحديات عديدة للسلطات المحلية من منظور حقوق الإنسان. ويتمثل التحدي الأول في تجسيد مشاركة الأفراد من مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين (LGBTI) والعاملين في مجال الجنس في صياغة السياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بالتنقل البشري الهادفة إلى:

- إعلام المهاجرين المحتملين بالفرص والمخاطر المرتبطة بالهجرة؛
- تشجيع عمليات إعادة اندماج المهاجرين الذين قرروا العودة؛
- منع أعمال العنف أو التمييز ضد المهاجرين على أساس المنشأ أو الوطن أو الهوية الجنسية والجنس.

وينطوي التحدي الثاني على اعتماد تدابير شاملة بشأن المخاطر المحتملة التي قد تنشأ في صناعة الجنس (أساساً: الاستغلال والعمل الجنسي والإتجار) للنساء أو المتحولين جنسياً الذين يزداد استضعافهم إذا كانوا مهاجرين أو لاجئين أو عائدين.

وقد تم تنفيذ مبادرة مبكرة في هذا الشأن في عام 2005 في الإكوادور من قبل منظمة المجتمع المدني «مؤسسة كيمرا» (Fundación Quimera) ومنظمة عاملات الجنس «فلور دي أزاليا» (Flor de Azálea) بدعم وتمويل من الصندوق العالمي للمرأة. وشجعت هذه المنظمات انعقاد سلسلة من المحادثات وورش العمل الإرشادية في مختلف المدن بهدف تعريف العاملين في مجال الجنس والمهاجرين المحتملين بقضايا مثل الهجرة الداخلية والدولية؛ وصناعة الجنس والإتجار بالبشر؛ والبناءات الاجتماعية بين الجنسين والهويات الجنسية؛ ودور المرأة المهاجرة في عمليات الهجرة.

وتم تنفيذ هذه الأنشطة بقيادة عالمة الانثروبولوجيا لورا أوغستين، الخبيرة في مجال الهجرة غير الشرعية، وأسواق العمل غير النظامية، والإتجار بالبشر وتجارة الجنس. وكانت لورا إمرأة مهاجرة أيضا.

الدروس المستفادة

بفضل معالجة قضايا مثل الهجرة الدولية غير النظامية (أسباب اللجوء إلى خيار السفر غير الشرعي، والمخاطر المرتبطة به، وطريقة البحث عن معلومات فرص العمل المحتملة)، تم توضيح الوصمات الاجتماعية والثقافية التي تلقي بثقلها على الهجرة (وخاصة فيما يتعلق بهجرة المرأة، ومجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، والهجرة المرتبطة بصناعة الجنس)، والجهود القليلة المبذولة لتثقيف المهاجرين المحتملين بالصعوبات التي تواجه الباحثين عن عمل في سياقات غير مألوفة. بالإضافة إلى ذلك، تبين بأن المشاركة الفعالة في تنظيم وتسهيل ورش العمل (وفقاً لمنهج تشاركي) للنساء والعاملين في مجال الجنس ومجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، أسهمت في تمكين هذه الجماعات وتحديد العناصر الرئيسة اللازمة لضمان حمايتهم الشاملة أثناء عمليات الهجرة بمزيد من الدقة.

يمكن أن تزود الدروس المستفادة من تجارب العائدين السلطات المحلية بعض الرؤى حول إدماج التنقل البشري ومنظور النوع الجنساني ومراعاة الهويات الجنسية المختلفة في عملية صياغة السياسات، وكذلك تحفيز وضع برامج محددة للمهاجرين من مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين.

المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI)

الهجرة العائدة: الدروس المستفادة من تنفيذ السياسات العامة الوطنية

الدولة/المنطقة/الإقليم

الإكوادور

التاريخ/الفترة

2013/2007

الأطراف الفاعلة

- الأمانة الوطنية للمهاجرين (SENAMI)

السياق العام

كانت الأمانة الوطنية للمهاجرين (SENAMI) الجهة المسؤولة عن قضايا الهجرة في الإكوادور من عام 2007 إلى عام 2013، وتضمنت أهدافها الرئيسة، من جملة أمور أخرى، تشجيع استمرار الإكوادوريين في بلدهم، وتهيئة الظروف التي تمكن من العودة الطوعية والكريمة والمستدامة للمهاجرين. لذلك، أطلقت الأمانة «**خطة الترحيب بالعودة**» في سياق الأزمة المالية العالمية التي شهدت عودة العديد من الإكوادوريين من أوروبا وعلى وجه الخصوص من أسبانيا.

تألفت هذه الخطة من ثلاثة عناصر:

- برامج التوعية؛
- مرافقة المهاجرين أثناء عودتهم «الفعلية»؛
- تشجيع الاستثمارات الاجتماعية والإنتاجية.

وتضمنت **المبادرات الرئيسة** للخطة «**برنامج الحوافز والإرشاد من أجل الاستثمار الإنتاجي**

المصادر

- Castillo, Ana Lucía. Masters Degree Dissertation “Impacto socioeconómico de la entrega del capital semilla del Programa Fondo Concursable El Cucayo a personas migrantes retornadas y a las expectativas de su proyecto de retorno” (2011)
- Moncayo, María Isabel, “El Plan “Bienvenid@S a casa”: Estudio sobre la experiencia del Fondo “El Cucayo”, Serie Avances de Investigación nº 51, (2011)

والاجتماعي للمهاجرين» الذي يستهدف الراغبين من الأفراد والأسر والجماعات المهاجرة في ممارسة المشاريع الإنتاجية في الإكوادور عند عودتهم، وبالتالي إيجاد مصادر للعمل ومن ثم المساعدة في تعزيز الاقتصاد. تم إطلاق البرنامج من خلال صندوق المنح «Cucayo» . وقد دعم الصندوق 230 فكرة عمل (مع استثمار مماثل من المهاجرين) في الفترة من 2008 إلى أغسطس 2010، ما أوجد 4283 مصدراً مباشراً وغير مباشر للتوظيف (لم تنجح نسبة 5% من الأعمال). وشكلت النساء نسبة 30% من المستفيدين.

كانت **المبادرة الرئيسة** الثانية هي «**برنامج العودة**» التي هدفت إلى توعية ومرافقة العائدين أثناء عودتهم الكريمة والطوعية من خلال الخدمات التي تنفذها الأمانة الوطنية للمهاجرين، في بلدان المقصد الرئيسة للهجرة الإكوادورية. كما أسس البرنامج وحدة استشارية خاصة للمهاجرين العائدين الذين يرغبون في اصطحاب أغراضهم المنزلية ومعدات العمل وسيارات الاستخدام العائلي مع توفير إعفاء ضريبي.

وتم إجراء العديد من التحليلات الأكاديمية حول «خطة الترحيب بالعودة»، وعندما تحولت الأمانة إلى وكالة وزارة التنقل البشري في عام 2013، نفذت الحكومة تقييمات للبرامج التي تم تنفيذها لتحديد مدى أهمية دمجها في الهيكل المؤسسي الجديد. وأشارت الأفكار الناتجة إلى العديد من العناصر التي يمكن مواصلة استخدامها في عملية تصميم برامج محددة لدعم عودة المهاجرين واندماجهم الكامل على المستويين الوطني والمحلي على حد سواء:

- صُممت برامج العودة استناداً إلى رؤى «المهاجرين الناجحين» الذين جمعوا رؤوس الأموال الاقتصادية والمعرفية، و«المهاجرين الرائدين» الساعين للعودة لاستثمار رؤوس أموالهم والحصول على فرص للعمل الحر.
- لم يلبي غالبية المهاجرين العائدين هذه المعايير، وواجهوا صعوبات كبيرة في الاندماج مرة أخرى، وخاصة فيما يتعلق بالعمل، كما واجهوا حالات معقدة من عدم الاستقرار لدى عودتهم.
- لم تكن القضايا الرئيسة مثل إعادة اندماجهم ضمن الأسرة والمجتمع، وكذلك الاندماج الثقافي والاجتماعي والتعليمي مشمولة في هذه البرامج.
- يستند النظر إلى العودة باعتبارها نقطة نهاية دورة الهجرة إلى تصور خطي ضمن عملية الهجرة. ومع ذلك، لا تعد العودة بالضرورة نهائية ولا تكون دائما إلى مجتمع أصل المهاجر، بل إلى المدن حيث يتوفر المزيد من خيارات الاندماج الاقتصادي/العمالي، لا سيما الوظائف بأجر.
- تتوافق تجارب العائدين مع الاستراتيجيات الأسرية وليس المشاريع الفردية، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعمالي والأسري والاجتماعي، علماً بأن تنفيذ الاستراتيجيات ضمن هذه المعايير يختلف بين الذكور والإناث.
- تؤدي الشبكات عبر الوطنية ذات العلاقات القوية مع العائلة والأصدقاء المقربين (رأس المال الاجتماعي) دوراً حاسماً في عمليات العودة وإعادة الاندماج، إذ تساعد في وضع توقعات في سياقات أكثر واقعية، وتوفر الدعم والتضامن، وتلبي الاحتياجات العاطفية.

2 مصطلح كيشوا يشير إلى مخصصات أو غذاء يتم تقاسمه خلال العمل المجتمعي للسكان الأصليين

الدروس المستفادة

المهاجرون العائدون هم مجموعة غير متجانسة (نظراً لسماتهم وحياتهم الشخصية، وسياقات ما قبل المغادرة، ومشاريع الهجرة، ودوافع العودة، وأنواع رؤوس الأموال المختلفة في مجتمعات المنشأ والمقصد). وبذلك، ستزداد فعالية السياسات والبرامج والخدمات العامة المصممة من قبل الجهات الوطنية والمحلية والتي ترافق العودة وتشجع على إعادة الاندماج في مختلف المجالات إذا لم يتم إعدادها على أساس تحيز اقتصادي، وإذا قبلت بالتباين والاختلاف باعتباره عنصراً أساسياً في توفير أفضل استجابة لاحتياجات المهاجرين العائدين، وخاصة على المستوى المحلي.

تكميلاً للعناصر المذكورة أعلاه، يجب ربط بعض محفزات العودة، والتي يمكن أن تُفهم على أنها ذات طبيعة خاصة - شبكات الأسرة والأواصر الأسرية الوثيقة، وشبكات الصداقة، وما إلى ذلك - بالسياق الكلي للعودة، وبالتالي تحليلها و دمجها في تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج وخدمات العودة وإعادة الاندماج.

ينبغي أن تكفل سياسات العودة بأن تكون العودة طوعية وبالتالي ضمان وجود درجة مرتفعة من التحضير المسبق لهذه العملية ضماناً لاستدامة عملية العودة وتحقيق آثار إيجابية للمهاجرين وعائلاتهم والتنمية المحلية للمجتمعات المضيفة.

من هذا المنظور، وضعت الدروس المستفادة خطط العودة في الإكوادور في الاعتبار عند صياغة جدول أعمال المساواة الوطنية للتنقل البشري 2013 – 2017 والذي يعد أداة تخطيطية تضع المبادئ التوجيهية لصياغة السياسات العامة القطاعية والمشتركة بين القطاعات لجميع الكيانات الوطنية وعلى جميع المستويات الحكومية (بما في ذلك السلطات المحلية) من أجل إدارة التنقل البشري.

لذا، يتضمن جدول أعمال الأهداف المرتبطة بالمهاجرين العائدين والتي تشمل:

- مرافقة الإكوادوريين الذين عادوا بالفعل إلى عائلاتهم، خلال عملية إعادة الاندماج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في الأسرة والمجتمع، وتضمينهم في جميع آليات المؤسسات العامة للرعاية الشاملة؛
- تعزيز حق تعليم المهاجرين الإكوادوريين عند عودتهم؛
- تنفيذ وتعزيز برامج شاملة لإعادة الاندماج الاقتصادي للإكوادوريين العائدين، وذلك لضمان، من بين أمور أخرى، خلق وظائف لائقة (بأجر أو عمل مستقل)، والوصول إلى أنظمة التمويل والقروض والاستثمارات الإنتاجية والعمل الإيجابي فيما يتعلق الواجبات الضريبية.

المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI)

العودة من منظور النوع الجنساني

الدولة/المنطقة/الإقليم

الإكوادور

الأطراف الفاعلة

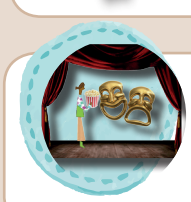

- المهاجرات العائدات

المصادر

- Herrera,Gioconda, FLASCO Ecuador, "El retorno a Ecuador desd España: estrategias económicas, socio-familiares y afectivas para una integración transnacional"
- Vega, Cristina, FLASCO Ecuador, "El retorno más allá del mito del emprendedor. Estrategias económicas, familiares y afectivas en el regreso de hombres y mujeres a Ecuador desde España" (2013)
- Prieto, Victoria, Koolhaas, Martin, "Retorno reciente y empleo: los casos de Ecuador, México y Uruguay" (2013)

التاريخ/الفترة

السياق العام

استمر عدد العائدين إلى الإكوادور في الزيادة منذ عام 2008 في خضم الأزمة المالية التي تواجهها دول المقصد الرئيسة للهجرة الإكوادورية. وخضعت تلك الظاهرة للتحليل في الدراسات الأكاديمية بهدف تقييم العلاقة بين العائد والقابلية للاستخدام والتنمية، وكذلك لدراسة آثار وتحديات عمليات العودة التي واجهتها المهاجرات بسبب عدم المساواة بين الجنسين.

وتُجمع الدراسات المختلفة (سواء المنشورة أو التي قيد البحث) بأن احتمالية دخول العائدين في الإكوادور إلى سوق العمل تقل بشكل كبير مقارنة عن فرص السكان المحليين عموماً وبأن معدل توظيف المهاجرة العائدة يقل 0.17 عن المهاجر العائد .

Prieto y Koolhaas (2013). Op. cit. p. 352 3

كما يبرز عنصران رئيسيان إضافيان عن أثر أنماط الجنسين على تجارب العائدين. أولاً، تعود المهاجرات العائدات إلى نظام الجنسين الذي لم يتغير منذ أن تركن مجتمعاتهم المحلية. وتبين النتائج الأولية من الدراسات النوعية أن العائدات ترين أن سبب انخفاض استقلالهن الاقتصادي والمالي لا يعود فقط إلى الصعوبات التي تواجههن في الحصول على وظيفة، بل لأنه يجب عليهن إعادة الاندماج ضمن منطق السلطة الأبوية الذي بموجبه يحدد الرجال (الآباء والأزواج والأشقاء، وما إلى ذلك) اتجاه الإنفاق الأسري، وعليهن إعادة الاندماج في الهياكل التنظيمية الاجتماعية والثقافية المحلية (من أجل أن يشعرن بأنهن جزء من المجتمع مرة أخرى) التي تحتل فيها المرأة مكانة التبعية للرجل.

ويشير العنصر الثاني إلى أن العائدات تعانين أيضا انقساماً بسبب العمل القائم على النوع الجنساني في المنزل والذي يرتبط أساساً بتحمل النساء المسؤولية تقليدياً عن الواجبات المنزلية وتربية الأطفال، ما يحد بالتالي من قدرتهن على دخول سوق العمل المنظم.

الدروس المستفادة

هناك حاجة لإعادة التفاوض بشأن أدوار الجنسين ووضع المرأة داخل هياكل السلطة في المجتمعات التي تعود إليها الإكوادوريات، بما يمكن المرأة من بناء شبكة تدعم وتسهل عملية إعادة إدماجهن في سوق العمل المحلي وكذلك إعادة إدماجهن النفسي.

هناك أيضا عناصر ينبغي أن توجه السياسات الهادفة إلى تحقيق تكافؤ فرص الاندماج الاقتصادي للمرأة.

المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI)

اتفاقية تعاون بين وكالة التنمية الاقتصادية المحلية في موارزان والمجتمعات السلفادورية عبر الحدود الوطنية الأمريكية

الدولة/المنطقة/الإقليم

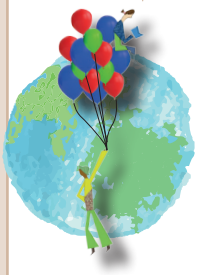

السلفادور

الأطراف الفاعلة

- وكالة التنمية الاقتصادية المحلية في موارزان (ADEL)
- المجتمعات السلفادورية عبر الحدود الوطنية الأمريكية (COSTA)

المصادر

- اتفاقية التعاون بين وكالة التنمية الاقتصادية المحلية في موارزان والمجتمعات السلفادورية عبر الحدود الوطنية الأمريكية

التاريخ/الفترة

السياق العام

تشير التقديرات إلى أن أكثر من 2.5 مليون مواطن سلفادوري يقيمون في الخارج نظراً للشبكات الأسرية والصداقة، وتمكنت الغالبية العظمى منهم من الاستقرار في الولايات المتحدة، علماً بأن كاليفورنيا ونيويورك وواشنطن هي الولايات التي يوجد بها أكبر تمركز للمهاجرين من السلفادور.

وقد تزايد في السنوات الأخيرة اعتراف الجهات الفاعلة الرئيسة الحكومية وغير الحكومية بالدور الكبير الذي ينهض به السلفادوريون في الخارج في مجتمعاتهم الأصلية.

موارزان دائرة في السلفادور تتميز بارتفاع أعداد الهجرة واستقرار المهاجرين في الخارج. وحرصاً على توطيد هذه العلاقات وتعزيز عمل المجتمعات السلفادورية عبر الحدود الوطنية الأمريكية (COSTA) الذي يجري تنفيذه في موارزان، تم التوقيع على اتفاقية توأمة في 2011 بين دائرة موارزان ومقاطعة مونتجومري في ولاية ميريلاند

في الولايات المتحدة كنتيجة مباشرة لجهود الإدارة المشتركة من قبل سكان موارزان في مونتجومري.

كان الطرف الفاعل الرئيسي وراء ضمان التوقيع على هذه الاتفاقية هو وكالة التنمية الاقتصادية المحلية في موارزان (ADEL) التي نفذت كافة الإجراءات اللازمة.

وهدفت هذه الاتفاقية إلى «المساهمة في تعزيز تنمية السكان، وتحسين دخلهم وجودة حياتهم، من خلال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية وتمويل تنفيذ المبادرات الإنتاجية والتجارية المربحة، وكذلك في إدارة عمليات الموارد».

وفي مارس 2014، قام مدير الوكالة بزيارة واشنطن لتقديم المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI) إلى أعضاء المجتمعات السلفادورية عبر الحدود الوطنية الأمريكية من أجل تشجيع مشاركتهم في المبادرة المقرر تنفيذها في السلفادور من خلال الوكالة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

وتهدف مشاريع المبادرة إلى دعم التعاون بين الوكالات لاستحداث برنامج رواد الأعمال الشباب الذي يساهم في بناء مستقبل أفضل للشباب، عن طريق إقامة تحالفات وخلق فرص للعمل الحر، والاستفادة من الإمكانات الذاتية لسبع بلديات في قطاع موارزان (بكيين، وسان فرناندو، وسوسيداد، وياماباال، ويولوايكين، ولولوتيكيلو وجواتاجياجوا).

وبعد الاجتماع المذكور وفي مايو 2014، تم التوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون بين الوكالة والمجتمعات السلفادورية عبر الحدود الوطنية الأمريكية وتمثل هدفها الرئيسي في إقامة تحالفات للتعاون من أجل تعزيز فعالية مبادرات الشباب المدعومة في إطار مشروع المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية من خلال المساعدة الفنية والدعم لإدارة الأموال.

ولتحقيق ذلك، هناك مركز تدريب في جواتاجياجوا (بلدية موارزان) تابع للمجتمعات السلفادورية عبر الحدود الوطنية الأمريكية حيث يتم تقديم التدريب التقني والمهني لشباب البلدية. بعدئذ، قبلت الوكالة بعض الشباب الذين تم تدريبهم من قبل المجتمعات السلفادورية عبر الحدود الوطنية الأمريكية وعززت قدراتهم بمزيد من التدريب في عدة مجالات منها ريادة الأعمال وتنظيم المشاريع والأعمال التجارية. كما تم دعم هؤلاء الشباب بالمعدات والأدوات اللازمة للشروع في مشاريعهم الخاصة. وتم من خلال هذه الإجراءات توفير بدائل للهجرة غير النظامية مع تأسيس شركات يترأسها شباب، بما يضمن تحقيق دخل لهم والمساهمة في التنمية المحلية في بلداتهم.

مدة اتفاقية التعاون عامان ويجوز تمديدها بموافقة الطرفين.

الدروس المستفادة

يمكن من خلال التنسيق المشترك بين الوكالات على المستوى الإقليمي مع شركاء مثل وكالة التنمية الاقتصادية المحلية في موارزان والمجتمعات السلفادورية عبر الحدود الوطنية الأمريكية (شريك عبر الوطنية) إيجاد وتوفير الدعم اللازم لتعزيز مشاريع التنمية المخطط لها. وفي هذه الحالة، يتم توجيه هذه المشاريع نحو تهيئة أفضل الظروف المعيشية للشباب، وضمان قدرتهم على المشاركة بفعالية في توفير الدخل لأنفسهم وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية من خلال الشركات والتعاونيات.

المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI)

قصة هوجو سالیناس

الدولة/المنطقة/الإقليم

السلفادور

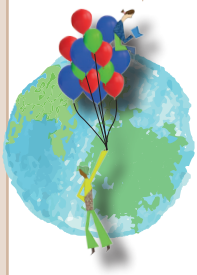

التاريخ/الفترة

فبراير 2015

الأطراف الفاعلة

- هوجو سالیناس

المصادر

- مقابلة مع السيد هوجو سالیناس، الخميس، 12 فبراير 2014، الساعة 11:30 في انتيبوكا، لا يونيون
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و مؤسسة الدكتور جوليرمو مانويل أونجو :(FUNDAUNGO) «*El estado del desarrollo humano en los municipios de El Salvador*», (2009)

السياق العام

إنتيبوكا هي واحدة من البلديات التي تشكل دائرة لا يونيون في السلفادور، ويبلغ عدد سكانها 7567 نسمة، وتبلغ مساحتها 94,49 كيلومتر مربع وتتكون من كانتونين و14 نجعاً.

إنتيبوكا هي واحدة من البلديات صاحبة أعلى تدفقات للهجرة الخارجية، وتحديداً إلى الولايات المتحدة. وفي الواقع، شيدت البلدية نصب تذكاري للاحتفال بهجرة مواطنيها. وكان أول من قام بهذه الرحلات السيدة إلبا سالیناس والسيد سيجفرودو شافيز عندما قرراً كزوجين الهجرة إلى العاصمة الأمريكية واشنطن.

كانت إنتيبوكا أيضا بؤرة اهتمام العديد من وسائل الإعلام والأخبار من أجل تسليط الضوء على ثقافة الهجرة فيها، إذ هاجر غالبية سكانها تاركين ورائهم النساء وكبار السن.

وتتمثل أحد الجوانب الهامة ببلدية إنتيبوكا في ترشح مهاجر سابق لمنصب رئيس البلدية في الانتخابات

البلدية للفترة 2009-2012، وهو السيد هوجو سالیناس - الذي قرر الترشح لرئاسة البلدية بعد إقامته لأكثر من 20 عاماً في الخارج في أرلينغتون ، ولاية فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية من أجل المساهمة في تطوير بلديته الأصلية.

وقد هاجر السيد سالیناس لأول مرة في عام 1992، وأنشئ «مؤسسة متحدون من أجل إنتيبوكا في الولايات المتحدة الأمريكية» بالتعاون مع أصدقاء آخرين لتنظيم وتجميع الجالية السلفادورية في الولايات المتحدة.

وتم انتخاب منظمي المؤسسة عن طريق التصويت الشعبي، وتضمنت فعاليات المؤسسة تنظيم الأنشطة المجتمعية والسحوبات والتبرعات والحفلات والرحلات ووجبات الطعام وانتخاب بارونة إنتيبوكا من بين بنات سكان البلدية في الخارج.

وخُصص كل ما كان يتم جمعه لدعم مساعدات التنمية في السلفادور. وعملت المؤسسة في إنتيبوكا مع منظمة محلية كانت معنية بتطوير وتنفيذ المشاريع مثل دعم المركز الثقافي وتوسعة أرض المقابر ومساعدة الكنائس ودعم الإستاد البلدي وتوفير التجهيزات المدرسية وتقديم الدعم الاقتصادي للمرضى.

وعندما تمكن السيد سالیناس من الحصول على إقامة في الولايات المتحدة، بدأ في السفر إلى إنتيبوكا، وتمكن خلال هذه الزيارات من رصد مشاكل بلديته، ما دفعه للمشاركة في الحياة السياسية، وترشح في نهاية المطاف لانتخابات رئاسة البلدية في 2006 ولكنه خسر.

وفي عام 2008، قرر الترشح مرة أخرى وفاز عن الفترة من 2009-2012.

وركزت فترة ولايته على الإدارة السليمة لصناديق البلدية، وعلى الرغم من تحمله المسؤولية عن إدارة مدينة مثقلة بالديون، قام بتحديث نظام التحصيل الضريبي وأدخل تغييرات على النظام المالي بالبلدية تمثل في التحول من عملة الكولون القديمة إلى الدولار كما كان عليه الحال في أماكن أخرى في الدولة.[4]

وبعد أن تمكن من إعادة تمويل ديون إدارة المدينة، سعى إلى إدخال تحسينات على البنية التحتية وفقاً لاحتياجات جميع الطوائف في القرية. وعقد اجتماعات[5] مفتوحة لمجلس المدينة حيث يمكن للمواطنين المشاركة وإبداء مخاوفهم ضماناً لاستجابة الجهود للاحتياجات الفعلية.

واستطاع السيد سالیناس إشراك السلفادوريين في الخارج في مختلف مشاريع التنمية البلدية وأنشأ آلية سفراء البلدية، الذين كانوا من سكان إنتيبوكا في الخارج والذين مثلوا حلقة وصل بين الجاليات في الخارج وعمليات التنمية في البلدية. وتم إضفاء الطابع المؤسسي على ذلك عن طريق اتفاق بلدي.

وتمثلت إحدى العيوب التي واجهها خلال رئاسته للبلدية في كونه مهاجرا، إذ اعتقد الكثيرون بأنه لم يفهم احتياجات القرية. ومع ذلك، أظهر بأنه قد حافظ على اطلاع دائم بأحدث التطورات في إنتيبوكا وأنه كان ملماً باحتياجاتها من خلال المؤسسة وزياراته العديدة على الرغم من إقامته في الخارج لفترة طويلة.

وسار على نهجه وطنيون آخرون مثله ممن أقاموا في الخارج وعادوا وترشحوا لوظائف البلدية. وتتضمن الأمثلة على ذلك السيد ادغاردو زيلايا، الذي كان رئيس بلدية ال كارمن في لا يونيون منذ عام 2009؛ والسيد إنمار باريرا، من واشنطن العاصمة، رئيس بلدية سان أليخو في لا يونيون، الذي فاز بالانتخابات عن الفترتين 2009-2012 و2012-2015؛ والسيد جوسيه ألفارادو، رجل أعمال من الولايات المتحدة ومقيم في واشنطن العاصمة، والذي ترشح لمنصب النائب عن الفترة 2015-2018.

ويترشح السيد هوجو سالیناس مجدداً لرئاسة البلدية عن الفترة 2015-2018

4 في عام 2001، اعتمدت السلفادور الدولار كعملة رسمية للبلاد بدلا من الكولون

5 كابيلدو أبيرتو (*Cabildo abierto*) هي جلسة عامة تنظمها السلطة البلدية دورياً وتمثل آلية للمساءلة العامة

المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI)

شبكة بالينكابيان

الدولة/المنطقة/الإقليم

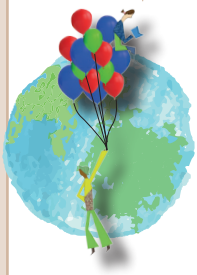

الفلبين

الأطراف الفاعلة

- لجنة الفيليبينيين في الخارج (CFO).

التاريخ/الفترة

السياق العام

تتمثل أحد الأدوار الهامة للإدارات الحكومية الفليبينية الوطنية والمحلية في الوقت الحاضر في توسيع واستدامة البيئة التمكينية التي من شأنها تسهيل الهجرة من أجل التنمية وتعظيم مزاياها، ومن أمثلة ذلك تدشين برنامج بالينكابيان «BaLinkBayan» (www.balinkbayan.gov.ph) وهو عبارة عن منصة إلكترونية توفر نافذة واحدة لتقديم الخدمات إلى المهاجرين الفليبينيين في الخارج، أما معناها فهو «عودة العمال الفليبينيين في الخارج»، ويتراوح نطاق المشاركة من تقديم خدمات الأنشطة الاستثمارية والريادية للمهاجرين، والعمل الخيري لهم، ونقل وتبادل المهارات والخبرات التكنولوجيا. ففي إطار تنامي استخدام أنظمة التكنولوجيا والمعلومات، يحتاج المهاجرون إلى معلومات موثوقة وشاملة ومحدثة عن الأمور التي تتراوح من الاستثمار في بلداتهم من خلال تحويل الأموال إلى تبادل المعارف والكفاءات. وسيكون الموقع الإلكتروني بمثابة «بوابة» للفليبينيين

في الخارج للوصول إلى المعلومات التجارية والاستثمارية القيمة الخاصة ببلداتهم.

وتتضمن المنصة – التي لا تزال قيد التطوير - حالياً ثلاثة أقسام: بدء الأعمال التجارية؛ والتبرع والتطوع؛ والوصول إلى الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، وينقسم القسم الأخير إلى قسمين وهما استخراج تصاريح الأعمال والاستفسارات عن ضرائب الممتلكات العقارية.

ويُمكن الموقع الإلكتروني لمدينة ناجا، المندرج تحت شبكة بالينكابيان، الفليبينيين في الخارج من تنفيذ المعاملات عبر الإنترنت، إذ يمكنهم تحميل كشوف الحسابات العقارية ودفع ضرائبهم بشكل مباشر. كما يوفر الموقع قائمة بالمشاريع ذات الأولوية في المدينة التي يمكنهم اختيار دعمها، مثل التعليم أو المنح الدراسية وبرنامج إعادة تأهيل نهر ناجا، الذي لا يزال قيد التنفيذ حالياً.

ويتوفر في موقع المنصة بالفعل خدمة الاستعلام عن تصاريح الأعمال التجارية عبر الإنترنت في محافظة ايلوكوس نورت.

الدروس المستفادة

بينما تعد المنصة أول مبادرة تكنولوجية تربط المهاجرين ببلداتهم الأصلية، لا تزال قيد التطوير من حيث الميزات والتوعية والكفاءة. ولم يتم تقييم أثرها أو تحديد مدى فعاليتها أو استجابتها لاحتياجات الأطراف المعنية.

المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI)

اتفاقية التوأمة بين باتانجاس وروما

الدولة/المنطقة/الإقليم

الفلبين

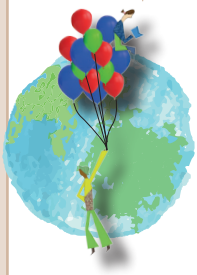

التاريخ/الفترة

أبريل 2009 – يونيو 2011

الأطراف الفاعلة

- الفلبين:
  - حكومة إقليم باتانجاس
  - الفلبين من خلال مكتب تخطيط وتنمية الأقاليم (PPDO)
  - مؤسسة مبادرة جاليات وعمال أتيكا في الخارج (أتيكا إنك).
- روما:
  - حكومة روما، إيطاليا
  - مجلس سيدات الفلبين (FWC)
  - اللجنة الدولية لتنمية الشعوب (CISP)

السياق العام

تم تنفيذ مشروع مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة (EC-UN JMDI) تحت عنوان «تعظيم الأرباح وتقليل التكلفة الاجتماعية للهجرة الخارجية في الفلبين» في الفترة من أبريل 2009 إلى أبريل 2011 من قبل مؤسسة مبادرة جاليات وعمال أتيكا في الخارج (Atikha Inc) ومجلس سيدات الفلبين (FWC) واللجنة الدولية لتنمية الشعوب (CISP).

وعزز المشروع قدرة المهاجرين في إيطاليا وعائلاتهم في الفلبين على المساهمة في تنمية أنفسهم وأسرهم وأقاليمهم من خلال الترويج لمبادرات التعليم المالي والادخار والاستثمار بين المهاجرين وأسرهم. واستهدف المشروع طريق الهجرة الواضح بين إقليم باتانجاس وإيطاليا.

وتحقيقاً لأقصى قدر من الاستفادة من إمكانات طريق الهجرة المذكور، درست أتيكا ومجلس

سيدات الفليبين واللجنة الدولية احتمالية التوقيع على اتفاقية توأمة بين باتانجاس وروما.

وقد عقد مجلس سيدات الفليبين واللجنة الدولية مناقشات أولية مع محافظ روما، نيكولا زينجارتي، الذي أبدى ترحيباً وحماساً للشراكة. وناقشت أتيكا الفكرة مع محافظ باتانجاس، فيلما سانتوس ريتكو، التي رحبت بالمثل بالشراكة.

بعدئذ، تم صياغة مذكرة تفاهم وإرسالها بالبريد الإلكتروني وعرضها على الطرفين في يناير 2011.

وحرصاً على تسليط المزيد من الضوء حول المفهوم ووضع اللمسات الأخيرة على التفاصيل، نظمت أتيكا ومجلس سيدات الفليبين واللجنة الدولية مؤتمر دولي حول الهجرة في روما في 15 أبريل 2011 باعتباره النشاط الختامي للمشروع. ومثل السيد مينارد ميلو، المسؤول الإقليمي للتخطيط والتنمية، المحافظ، فيلما سانتوس ريتكو، في المؤتمر ونقل رسالتها إلى المهاجرين في إيطاليا وروما عن طريق رسالة مسموعة ومرئية. كما شارك في المؤتمر مع السيد ميلو ممثلون عن أكبر ثلاث بلديات مرسلة للمهاجرين في باتانجاس.

وبعد ثلاثة أيام من المؤتمر، اجتمعت وحدة الحكم المحلي لمقاطعة باتانجاس ومحافظة روما وناقشا ترتيبات التوأمة. وأكد السيد ميلو للمجموعة بأنه سينقل نتائج النقاش للمحافظ وطلب موعد نهائي للتوقيع على مذكرة التفاهم والذي تم تحديده في أكتوبر 2011.

وتبادل جميع الأطراف المراسلات بعد المؤتمر، والتي تضمنت إدخال تحسينات على مسودة مذكرة التفاهم. وعمل السيد ميلو على استكمال العمليات الداخلية والمشاورات مع المكتب القانوني لحكومة الإقليم.

وتم تحديد مجالات التعاون التالية في إطار الاتفاقية:

- تشجيع الاستثمار الخاص من روما في باتانجاس، مع التركيز بشكل خاص على القطاع السياحي؛
- تشجيع الاستثمار والعمل الخيري في باتانجاس من المهاجرين الفليبينيين المقيمين في روما ووضع برنامج متزامن يشجع على تحصيل التحويلات المالية من المهاجرين في إيطاليا نحو مشروع الاستثمار والتنمية في باتانجاس، بما يخلق فرص عمل وفرص اقتصادية في مجتمعاتهم؛
- تعزيز تبادل المعرفة والزيارات الدراسية بين المسؤولين والموظفين الرئيسيين حول القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل:
  - اندماج المهاجرين في البيئة الجديدة؛
  - إعادة اندماج المهاجرين العائدين طوعا؛
  - تطوير مهارات المهاجرين والمهاجرين المحتملين.
- توفير الخدمات الاجتماعية للمهاجرين وأسرهم في روما وباتانجاس مثل:
  - المشاريع التي تسهل التواصل والمعلومات بين المهاجرين وأفراد أسرهم؛
  - التطوير المشترك للتوجهات الخاصة بالدولة أثناء مرحلة ما قبل المغادرة في باتانجاس للمهاجرين المحتملين، بمن فيهم الأطفال، المغادرين إلى إيطاليا؛
  - التطوير المشترك لتوجهات ما بعد الوصول في إيطاليا وغيرها من الخدمات الاجتماعية لتسهيل اندماج المهاجرين الفليبينيين؛
  - إنشاء مراكز للفليبينيين في الخارج في بلديات باتانجاس ذات الأعداد الكبيرة من المهاجرين إلى إيطاليا؛
  - التطوير المشترك لبرنامج إعادة الاندماج المجتمعي للمهاجرين في روما الذين سيعودون ويتم إعادة إدماجهم خلال فترة الخمس إلى العشرة سنوات القادمة؛
  - التطوير المشترك لبرنامج الجيل الثاني من المهاجرين.

انتظر مكتب المحافظ، زينجارتي، الموعد النهائي للتوقيع على مذكرة التفاهم. وللأسف توفي السيد ميلو في يونيو 2011. وسعت أتيكا إلى تعجيل ذلك مع القيادة الجديدة ولكن لم يكلل ذلك بالناجح نظراً لأن روما قد انتخبت محافظاً جديداً.

الدروس المستفادة

على الرغم من عدم التوقيع على اتفاقية التوأمة بين باتانجاس وروما، ألا أنها لا تزال تستند إلى مفهوم ممتاز وعمل مشترك يعود بالفائدة على كل من إقليمي المنشأ والمقصد.

وقد كان المفهوم على وشك التنفيذ ولكن أثرت الظروف الخارجية على الشراكة.

يمكن أن تتحقق المبادرة إذا:

- كان هناك لجنة للتوأمة بين الأقاليم تشرك المكاتب الحكومية والخاصة الأخرى ولا تعتمد على الأفراد؛
- حصلت الأطراف المعنية أولاً على القرار أو التكليف القانوني للتوقيع على مذكرة التفاهم؛
- توفر للرؤساء التنفيذيين المحليين الوقت الكافي للتوقيع على الاتفاقية أثناء فترة ولايتهم، نظراً للأهمية البالغة لتوقيت الاتفاقية.

المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI)

إعداد بيانات الهجرة المحلية من خلال نظام الرصد المجتمعي (CBMS)

الدولة/المنطقة/الإقليم

الفلبين

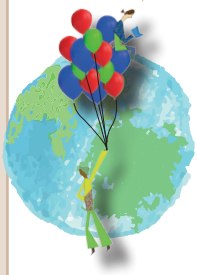

التاريخ/الفترة

منذ 2002

الأطراف الفاعلة

- شبكة الرصد المجتمعي
- كما في 8 أكتوبر 2014، كان قد تم اعتماد نظام الرصد المجتمعي بالفعل من قبل 73 محافظة (32 منها على مستوى المحافظة) و 862 بلدية و 69 مدينة، تغطي ما مجموعه 23276 بلدة في الفلبين، وكانت مراحل تنفيذ النظام متفاوتة آنذاك.

السياق العام

دُشن نظام الرصد المجتمعي في الفلبين في عام 2002، في إطار مشروع سياسات الآثار الصغرى لتعديلات الاقتصاد الكلي (MIMAP) في الفلبين بدعم من مركز البحوث للتنمية الدولية. ويعد نظام الرصد المجتمعي في الفلبين جزءاً من شبكة رصد مجتمعي عالمية تعمل في 15 دولة نامية.

ويعد أحدث استبيان لنظام الرصد المجتمعي حول سمات الأسر أداة شاملة تحتوي على 166 بنداً منها التركيبة السكانية والهجرة والعمال الفلبينيين في الخارج والتعليم ومحو الأمية والمشاركة المجتمعية والسياسية والنشاط الاقتصادي والتغذية وخصائص أفراد الأسرة والصحة وما إلى ذلك.

وبينما كان قد ورد بالفعل في الإصدارات الأولى من استبيان السمات الأسرية أسئلة تتعلق بالهجرة، إلا أن أحدث نسخة أدرجت أسئلة تهدف إلى الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عن أفراد أسر العمالة الفلبينية في الخارج.

ويرد أدناه الأسئلة المتعلقة بالهجرة والعمالة الفليبينية في الخارج المشمولة في الاستبيان:

- كم تبلغ مدة إقامة X في البلدة (القرية)؟
- ما آخر مكان لإقامة X قبل البقاء في البلدة؟
- كم عدد أفراد الأسرة، بما في ذلك العمال الفليبينيين في الخارج؟
- هل X عامل فليبيني في الخارج؟
- في أي دولة يعمل X؟
- مصادر الدخل الأخرى؛
  - تحويلات العمال الفليبينيين في الخارج؛
  - متحصلات نقدية أخرى، وهدايا، ودعم وإغاثة وإيرادات أخرى من الخارج، بما في ذلك المعاشات والتقاعد وتعويضات العمال وتوزيعات الأرباح من الاستثمارات، وما إلى ذلك

من المقرر في الإصدارات اللاحقة من الاستبيان إدراج المزيد من الأسئلة التفصيلية المتعلقة بالهجرة. ومن المقرر كذلك إقرار نظام الرصد المجتمعي بنسبه 100 في المائة على الصعيد الوطني.

الدروس المستفادة

تعتبر مزايا نظام الرصد المجتمعي - كأداة - في إعداد بيانات مفصلة بدرجة تجعله مكملاً ممتازاً لنظام الرصد الوطني للفقر، من خلال تسهيل تنفيذ برامج الحد من الفقر المستهدفة، بما يتملكه من بيانات على مستوى الأسرة وعلى مستوى الفرد. ويساعد إضفاء الطابع المحلي على البيانات التي تم الحصول عليها من خلال نظام الرصد المجتمعي في الارتقاء بالحوكمة المحلية، من خلال توفير أساس سليم للتخطيط والصياغة المستنيرة للبرامج.

المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI)

إدماج الهجرة في عملية تخطيط التنمية المحلية في مدينة ناغا

الدولة/المنطقة/الإقليم

الفلبين

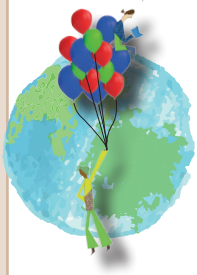

التاريخ/الفترة

2010 وحتى الآن

الأطراف الفاعلة

- حكومة مدينة ناغا
- لجنة المدينة الاستشارية حول الفلبينيين في الخارج (CACOF)

السياق العام

نجحت تجربة مدينة ناغا (في كامارينز سور في المنطقة الخامسة) نجاحاً كبيراً على المستوى المحلي بفضل تشجيع مشروع جمعيات المهاجرين الفلبينيين والمؤسسات الفلبينية من أجل التنمية (MAPID) الممول من الاتحاد الأوروبي في عام 2010 ومساعدة المنظمة الدولية للهجرة في عام 2011 في إدماج الهجرة والتنمية في خطط التنمية المحلية للمدينة. واختارت المنظمة الدولية للهجرة مدينة ناغا لتجربة مشروع إدماج قضايا الهجرة في عملية تخطيط التنمية المحلية استناداً إلى تقاليد الحكم الرشيد في المدينة والفرصة الخاصة التي أتاحها تعيين رئيس بلديتها السابق في منصب أمين الحكومة المحلية والداخلية.

وقد تمكنت المدينة بفضل تشكيل مجموعة عمل تقنية متعددة القطاعات بموجب الأمر التنفيذي الصادر عن رئيس المدينة من وضع حجر الأساس، فضلاً عن الآليات والهياكل اللازمة، لتسهيل إدماج

الهجرة والتنمية في خطة التنمية الشاملة (CDP) للفترة 2011-2020، وتحقق ذلك من خلال عملية تشاركية من التشاور وترتيب الأولويات والتحقق من جدوها مع الأطراف المعنية الرئيسة. بعدئذ، تم تشكيل لجنة المدينة الاستشارية حول الفليبينيين في الخارج (CACOF) من العديد من الأطراف المعنية بموجب أمر تنفيذي ضماناً لاستدامة القوى الدافعة المحققة من إدماج الهجرة والتنمية في خطة التنمية الشاملة المعدلة.

وفي هذا السياق، نُفذ برنامج الاستثمار في التنمية المحلية (LDIP) بإدراج المشاريع ذات الأولوية المتعلقة بالهجرة التالية: (أ) إنشاء نافذة واحدة لإدارة الأراضي وشؤون الفليبينيين في الخارج داخل مركز خدمات المدينة؛ و (ب) تفعيل «صندوق أندويوج» كوسيلة محلية للعمل الخيري من الشتات؛ و (ج) تعزيز اتحاد الفليبينيين في الخارج من مدينة ناجا. ويجري حالياً دعم جميع هذه المشاريع ذات الأولوية من قبل المبادرة المشتركة التنمية والهجرة.

وتساعد حكومة مدينة ناجا، بدعم من المبادرة المشتركة التنمية والهجرة حوالي 15 إقليماً ومدينة وبلدية في بيكول في الفترة من أبريل 2014 إلى يناير 2016 من أجل تكرار تجربة حكومة المدينة في إدماج الهجرة والتنمية في المنطقة.

الدروس المستفادة

يوجد في الفليبين 17 منطقة إدارية مقسمة على أساس الجغرافيا والثقافة، وبذلك يوجد 17 خطة تنمية إقليمية (RPDs)، من بينها خطة واحدة فقط (خطة المنطقة الرابعة (ب)) لا تتضمن نصوصاً متعلقة بالهجرة. تختلف النصوص ولكنها تركز على (أ) الاعتراف بالتحويلات المالية محوراً للاقتصاد المحلي، و(ب) الحاجة لتوفير المزيد من الحماية للمهاجرين، وخاصة الأطفال الذين سافر أهاليهم، و(ج) معاملة العمال الفليبينيين في الخارج بوصفهم قطاع مستضعف. وهناك خطة واحدة تتضمن قسم منفصل للعمال الفليبينيين في الخارج (المنطقة الحادية عشرة أو منطقة دافاو)، تنص خطة أخرى على إعادة اندماج الفليبينيين في الخارج و برامج الدروس المستفادة من أنشطتهم الريادية (المنطقة الخامسة أو منطقة بيكول التي تضم مدينة ناجا).

وتبرز الملاحظات التالية من جهود مدينة ناغا في إدماج الهجرة والتنمية:

- **الهجرة قضية وطنية ومحلية على حد سواء:** كثيراً ما ترى الحكومات الوطنية الحاجة إلى صياغة سياسات للهجرة والتنمية على المستوى الكلي، ولكنها قضية محلية واضحة كذلك. فعلى سبيل المثال، يوجد فرد مهاجر بين كل أربع أسر في مدينة ناجا، ولكل فرد قريب مهاجر. وبالتالي، تنطوي الهجرة والتنمية على وجه إنساني على المستوى المحلي.
- **محدودية القدرة المحلية لإدماج الهجرة والتنمية بما يمثل عقبة رئيسة:** فالعديد من الجهات الفاعلة، ومنها الحكومات المحلية، في حيرة حول ما يجب القيام به لإدارة الهجرة من أجل التنمية. وكما أظهرت تجربة مدينة ناجا، أنه في حين يكون الهدف واضحاً، تعيق محدودية القدرات المحلية من إمكانية المضي قدما. ولحسن الحظ، أسهم تدخل المنظمة الدولية للهجرة ثم المبادرة المشتركة التنمية والهجرة في التغلب على هذه الفجوة.
- **البيانات محور بالغ الأهمية للإرادة السياسية والاستجابة المخصصة:** في حالة مدينة ناجا، تعامل رئيس البلدية في البداية مع المشروع ببعض الشك، إذ عكس تصوره النظرة التقليدية إلى العمال الفليبينيين في الخارج بأنهم أفضل حالاً ولا يحتاجون مساعدة الحكومة. ولكن عندما توفرت البيانات بوصف أكثر ثراءً ودقة حول التحديات التي تواجه القطاع المحلي من العمال الفليبينيين في الخارج، رآهم من منظور مختلف يستوجب المشاركة المحلية القوية.
- **مشاركة المعرفة لعزيز التجارب والحصول على تأييد بشأنها على المستوى الوطني:** يعد ارتكاز عملية صنع القرار على أفضل الممارسات السليمة ركيزةً تضمن أن توفر تجربة ناغا النماذج والمبادئ التوجيهية اللازمة لصنع سياسات وطنية ملائمة تدعم إدماج الهجرة والتنمية المحلية. (على سبيل المثال، التزمت

دائرة الشئون الداخلية والحكومة المحلية بتضمين مخرجات مشروع المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية في بيكول في خطتها للتنمية الشاملة).

- **تسطيع الحكومات المحلية المستنيرة والممكّنة تحقيق التنسيق بين الجهات الفاعلة المحلية:**
يتكرر انعدام التنسيق بين الجهات الحكومية الوطنية الرئيسة في الفليبين. لذلك، يمكن أن توفر التجارب الناشئة في الفليبين التي تجسدها تجربة ناغا منهجاً بديلاً من خلال معالجة القضايا المتعلقة بالهجرة والتنمية محلياً. ويستطيع الرؤساء التنفيذيين المحليين الأقوياء في النظم اللامركزية إحداث الدرجة المنشودة من التنسيق الأكثر فعالية وكفاءة بين جميع الجهات المعنية.

المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI)

مركز موارد المهاجرين الموحد في إقليم باتانجاس

الدولة/المنطقة/الإقليم

الفلبين

الأطراف الفاعلة

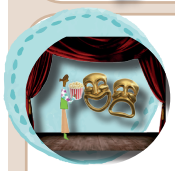

- حكومة إقليم باتانجاس المحلية:
  - المكتب الإقليمي للتخطيط والتنمية (PPDO)
  - المكتب الإقليمي للرعاية الاجتماعية والتنمية (PSWDO)
  - المكتب الإقليمي للتنمية التعاونية (PCDO)
  - المكتب الإقليمي للزراعة (PAO)
  - المكتب الإقليمي للسياحة (PTO)
- الحكومة الوطنية:
  - وزارة التجارة والصناعة (DTI)
  - وزارة العمل والاستخدام (DOLE) والوكالات الملحقة بها
  - وزارة رعاية العمال في الخارج (OWWA)
  - الإدارة الفليبينية للاستخدام الخارجي (POEA)
  - إدارة تطوير المهارات والتعليم الفني (TESDA)
  - وزارة التعليم (قسم باتانجاس)
- القطاع الخاص/منظمات المجتمع المدني:
  - مؤسسة مبادرة جاليات وعمال أتيكا في الخارج (أتيكا إنك)
  - لجنة أبرشية ليبا المعنية بالمهاجرين والمتنقلين (LACCMi)
  - تعاونية تنمية سورو-سورو إبابا (SIDC)

التاريخ/الفترة

ديسمبر 2008 – الوقت الحالي

السياق العام

أُستحدث مركز موارد المهاجرين الموحد في إقليم باتانجاس نتيجة الدعوة من منظمات المجتمع المدني مثل أتيكا، وهي منظمة غير حكومية معنية بشئون الهجرة في الإقليم.

وناقشت منظمة أتيكا الحاجة إلى إنشاء مركز للهجرة في عام 2008 مع الرئيس التنفيذي المحلي، المحافظ فيلما سانتوس ريتكو، إذ يمكن للمركز أن يساعد في معالجة التكلفة الاجتماعية للهجرة والاستفادة من الإمكانات التنموية للمهاجرين.

وهناك عدد كبير جدا من المهاجرين في باتانجاس. وفضلاً عن أتيكا ، يمارس مكتب المهاجرين في أبرشية ليبا ضغوطاً لتدشين برامج وخدمات لخدمة المهاجرين وأسرهم. وأسند الرئيس التنفيذي المحلي إلى المكتب الإقليمي للرعاية الاجتماعية مهمة مناقشة متطلبات تأسيس المركز.

وتملك منظمة «أتيكا» خبرة سابقة في تأسيس مركز المهاجرين في مدينة سان بابلو في لاجونا، ومن ثم استطاعت تقديم التوجيه بشأن إجراءات العملية

والشروط القانونية والفنية والمالية والمادية اللازمة لتأسيس المركز.

كما تم تكليف هيئة التخطيط الإقليمي للمساعدة في تخطيط برامج الهجرة بالإقليم. وتم إجراء أنشطة مختلفة في مجال التخطيط وبناء القدرات، حتى يتسنى تأسيس المركز، وكان من بين هذه الأنشطة:

- منتدى يضم مختلف الأطراف المعنية بالهجرة للنقاش حول قضايا الهجرة وبرامج التدخل المناسبة التي ينبغي تنفيذها؛
- منتدى لمسؤولي الرعاية الاجتماعية المحليين، للنقاش بشأن التكلفة الاجتماعية للهجرة، وتأسيس مراكز/مكاتب للمهاجرين على مستوى البلديات؛
- التخطيط الاستراتيجي بشأن وضع برامج وخدمات للمهاجرين وأسرهم، بمساعدة من مختلف الأطراف المرتبطة بالهجرة، والتي ستساعد في البرامج والخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

وتم تنفيذ الأنشطة التالية لضمان إدماج مركز موارد الهجرة الموحد واستدامته:

- تشكيل مجلس باتانجاس للهجرة والتنمية، الذي يضم مختلف الجهات والهيئات من الحكومة الوطنية والمحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، التي ناضلت وسعت لتأسيس المركز، وسخرت مواردها حتى يتسنى لها تنفيذ برامج شاملة للمهاجرين وأسرهم؛
- الحصول على الصفة القانونية لتأسيس المركز، بميزانية سنوية، بموجب مرسوم إقليمي؛
- تجهيز مقر المركز بحيث يكون بمثابة مركز للمعلومات والخدمات للمهاجرين.

وتم التدشين التجريبي لمركز باتانجاس لموارد الهجرة في يناير 2010، في حين تم الافتتاح الرسمي في سبتمبر 2011.

واستطاع المركز الاستفادة من خدمات بناء القدرات التي تقدمها أتيكا إلى المسؤولين الحكوميين المحليين من خلال الفعاليات التدريبية التالية:

- منتدى الهجرة والتنمية؛
- تأسيس مراكز موارد الهجرة؛
- إدارة الحالة؛
- تدريب المدربين على التوعية المالية.

وباتانجاس أحد أقاليم الفليبين التي استطاعت توظيف خدماتها الاجتماعية والاقتصادية وفق منهج هيكلي، لا على المستوى الإقليمي فحسب، بل على مستوى البلديات أيضاً. وفي الوقت الحالي، وهناك حتى الآن في الإقليم ثمانية مكاتب للهجرة تعمل على مستوى البلديات. وتم بالفعل إجراء تدريب بناء القدرات بدعم من الحكومة الإقليمية ضمن برامج الهجرة وخدماتها، بالنسبة للبلديات العشرين صاحبة العدد الأكبر من العمال الفليبينيين في الخارج

وتم إضفاء الطابع المؤسسي على مركز موارد المهاجرين بموجب المرسوم الإقليمي رقم 6 لسنة 2012 وتم تخصيص مليون بيزو (22،222 دولار أمريكي) إليه سنوياً.

الدروس المستفادة

- لا ينبغي أن تنتظر مراكز موارد الهجرة قدوم المراجعين إليها، بل عليها أن تدشن برامج التوعية في المجتمعات المحلية والمدارس ذات التمركزات المرتفعة من الفليبينيين في الخارج.
- ينبغي أن تستطيع مراكز موارد الهجرة على مستوى الإقليمي من توفير خدمات بناء القدرات لتمكين الحكومة البلدية من تنفيذ خدماتها على المستوى الشعبي.
- ينبغي تأسيس مراكز موارد المهاجرين في تلك المناطق والأقاليم والبلديات التي ترسل مجموعات كبيرة من المهاجرين إلى الخارج،

لضمان قبول الحكومة المحلية وغيرها من الأطراف المعنية لهذه المراكز.

- ينبغي أن تقدم مراكز موارد المهاجرين خدمات شاملة – لا تقتصر على الخدمات الاجتماعية فحسب، بل الخدمات الاقتصادية للمهاجرين وأُسرهم – من أجل تشجيع المهاجرين والأطراف المعنية بشئون الهجرة المراكز لرعاية المراكز ودعمها.
- ينبغي ألا تنتظر مراكز موارد المهاجرين قدوم المراجعي إليها، بل ينبغي أن تدشن أيضاً برامج توعية في المجتمعات المحلية والمدارس التي تضم تجمعات كبيرة من أسر الفليبينيين العاملين في الخارج.
- ينبغي أن تكون مراكز موارد المهاجرين على المستوى الإقليمي قادرة على توفير خدمات بناء القدرات إلى الحكومات المحلية، حتى يتسنى لها تقديم خدماتها بشكل متتابع وصولاً إلى مستوى القواعد الشعبية.
- تشمل العناصر الأساسية لضمان استدامة مراكز موارد المهاجرين ما يلي:

o وجود مناصرين (شخصيات ذات شعبية أو رفيعة المستوى) داخل الحكومة المحلية الإقليمية في مختلف الإدارات المعنية بالرعاية الاجتماعية والتخطيط والشؤون التشريعية، بحيث يمكنهم حشد الموارد وتضمين برامج إشراك المهاجرين وأسرهم في عملية تخطيط السياسات المحلية؛

o وجود صفة قانونية مع ميزانية محددة؛

o وجود شراكة بين العديد من الأطراف المعنية؛

o وجود منظمات غير حكومية مثل أتيكا لها برامج وخدمات اجتماعية واقتصادية ملموسة ومشاركة مستمرة مع الحكومات المحلية؛

o إشراك هيئات القطاع الخاص مثل تعاونية تنمية سورو-سورو إبابا والتي لها استثمارات ملموسة وفرص أعمال تجارية توفرها للمهاجرين وأسرهم.

المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI)

قصص معقدة للبحارة الفليبينيين العائدين

الدولة/المنطقة/الإقليم

الفليبين

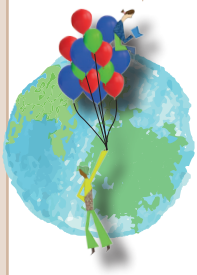

التاريخ/الفترة

لا ينطبق

الأطراف الفاعلة

- البحارة الفليبينيون

السياق العام

عادة ما يكون البحارة الفليبينيون رجالاً يعملون لمدة لا تقل عن ستة أشهر (أو بمتوسط 9-12 شهرا) على متن سفن الشحن التي تسافر في أعالي البحار. وتظل الفليبين التي تورد أكثر من 20% من العمالة البحرية في العالم أكبر مورد عالمي للبحارة، الذين يشكلون أكثر من ربع العمال الفليبينيين في الخارج، إذ يبلغ عددهم حوالي 1.5 مليون عامل وقد ساهموا في الحفاظ على استقرار ونمو الاقتصاد الفليبيني طوال السنوات الماضية. وقد بلغت التحويلات المالية من البحارة الفليبينيين في الخارج رقماً قياسياً وهو 5,21 مليار دولار أمريكي، المبلغ الذي يمثل 22.8% من إجمالي التحويلات المالية لعام 2013.

وتساهم عوامل مثل انخفاض تكاليف العمالة وإجادة اللغة الإنجليزية وعادات العمل الصحيحة في ارتفاع الطلب على البحارة الفليبينيين. لذلك، من المتوقع أن توفر الفليبين هذا الطلب من البحارة على مستوى العالم على مدى السنوات العشرة المقبلة.

ومع ذلك، أظهرت عدة دراسات أن مهنة الملاحة البحرية بها أعلى معدل وفيات مقارنة بمجموعات العمل الأخرى وتواجه قضايا ومشكلات أكثر تنوعاً من قبيل ظروف العمل والبيئة والأوضاع الأسرية. وتتنوع سمات عمل البحارة - فبعضهم ربان سفن أو مهندسين بحريين يتقاضون حوالي 10000 دولار شهرياً، في حين يتقاضى أفراد طاقم السفينة الآخرين حوالي 300 دولار شهرياً.

كما يعملون بموجب عقود عمل متقلبة، لفترات أدناها ستة أشهر وأقصاها ما معدله 9-12 شهراً دون أي ضمان لتوظيفهم بعد انتهاء العقد، إما فوراً أو خلال الأشهر الستة التالية. ويحتمل في حالة عدم حصولهم على عمل فوري أن يظلوا عاطلين عن العمل لمدة ستة أشهر، حيث يقومون بصرف مدخراتهم من الأعمال السابقة بالكامل.

وبالإضافة إلى ذلك، تشترط القوانين في الفليبين (وفقاً للمعايير البحرية الدولية) أن يكمل البحارة تدريباً محددا أو الحصول على شهادة معينة قبل العمل التالي على متن سفينة. ويشكو بعض البحارة بأنهم يقضون عطلتهم البالغة شهر واحد (بالنسبة للذين ضمنوا وجود عمل بعد انتهاء آخر عقد لهم على الفور) للامتثال لقواعد الشهادات البحرية.

وتتطلب هذه الظروف المعقدة التي تواجه البحارة الفليبينيين، والتي تتفاقم بسبب قضايا شخصية مثل كبر حجم العائلة أو المشكلات الصحية، سياسات وبرامج «عودة وإعادة اندماج» محددة لهم، من المؤسسات الوطنية والمحلية على حد سواء.

وينفذ القطاع الخاص، وتحديداً من وكالات التوظيف الكبيرة، برامج تدعم البحارة العائدين بمزايا صحية وتدريب وشهادات مجانية وتسهيلات قروض بأسعار فائدة منخفضة. ومع ذلك، يطالب البحارة ومنظماتهم بتطبيق برنامج عودة وإعادة اندماج يعكس احتياجاتهم ومشكلاتهم المختلفة.

الدروس المستفادة

يتبين من هذه القصة أن ضمان جمع المعلومات والمعرفة بشأن سمات وظروف وهموم المهاجرين العائدين يمكن من وضع برامج استجابة أكثر تخصيصاً وفعالية للهجرة العائدة.

المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI)

الاستثمارات ونقل المعرفة الفنية من المهاجرين لإحياء الزراعة المختلطة في واحة فجيج

الدولة/المنطقة/الإقليم

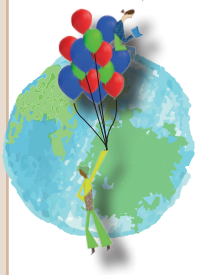

المغرب / المنطقة الشرقية / الجماعة الحضرية لفجيج

التاريخ/الفترة

2016/2013

الأطراف الفاعلة

- جهة فجيج
- رابطة التعاون الزراعية في فجيج
- اتحاد رابطات فجيج في فرنسا

السياق العام

تقع واحة فجيج في منطقة شبه صحراوية ضمن منطقة لا تزال خالية من البنى التحتية الجيدة، وتشتهر بتاريخها في إدارة القوافل وتراثها الثقافي والتاريخي الغني وبساتين النخيل الرائعة التي كانت لفترة طويلة موطناً للعديد من المحاصيل. وهكذا، وحتى أوائل العقد السادس من القرن الماضي، كان السكان يتمتعون باكتفاء ذاتي نسبياً في مجال الأمن الغذائي، إذ تنتج الواحة ما لا يقل عن 13 نوعاً من التمور، من بينها تمور عزيزة وبوفكوس وغراس، علماً بأن النوع الأول موطنه واحة فجيج ويُباع بسعر مرتفع نسبياً (يصل إلى 15 يورو للكيلو في الوقت الحاضر في المغرب) نظراً لجودته وقيمته الغذائية المضافة.

ومع ذلك، فقد أدى إغلاق الحدود مع الجزائر وفترات الجفاف الشديد التي شهدتها المنطقة مؤخراً، بالإضافة إلى مشكلات الميراث، إلى إهمال الأنشطة الزراعية وتزايد الهجرة خارج فجيج، إذ يتساوى الآن تقريباً عدد المهاجرين خارج فجيج مع عدد المقيمين فيها. وفي هذا السياق، تأثرت

بساتين النخيل – التي كانت في السابق رئة ومخزن السكان المحليين - بشدة بسبب انتشار مرض البيوض، وهو فيروس طفيلي مرتبط بعدم صيانة الأراضي.

وشهدت ظاهرة الهجرة في فجيج عدة مراحل تاريخياً، إذ بدأت بهجرة مواطنيها إلى المدن المغربية الكبيرة (الهجرة الداخلية) ثم إلى بلدان المغرب العربي (الجزائر وتونس) قبل تحولهم إلى أوروبا، ولا سيما إلى فرنسا بعد العقدين الرابع والخامس من القرن الماضي. وكان يقدر عدد سكان واحة فجيج في بداية القرن العشرين بين 10000 و 12000 نسمة، في حين يقيم اليوم في المدينة 12900 نسمة ويعيش 11000 من مواطنيها في إيل دو فرانس، وتحديداً في سين سان دوني. توضح هذه الظاهرة الديموغرافية المثيرة للدهشة ديناميكية الهجرة القوية وتقاليد هذا الإقليم.

ويعمل المهاجرون من فجيج عموماً في قطاع التشييد والبناء، علماً بأنه كان يجب أن يظل فرداً ما في الإقليم للاعتناء بالأراضي الزراعية.

وقد تضاعفت الهجرة لأسباب جمع شمل الأسرة في ثمانيات القرن الماضي. وعلى الرغم من أن لم شمل الأسر مكن من تجميع أفراد الأسرة معا، إلا أنه أحدث تأثيرات سلبية على صيانة الأراضي، والتي كانت بالفعل ضحية الخلاف على الميراث من خلال عدم الاهتمام بالعمل الزراعي.

الدروس المستفادة

من المفارقات أن يكون المهاجرون الجهة الفاعلة في التنمية والمقوضة لها في نفس الوقت على النحو الذي يتضح من التأثير الواضح للتحويلات المالية غير الموجهة إلى الاستثمارات الإنتاجية - ولا سيما الزراعية منها. وفي الواقع، يظل الكثير من الشباب عاطلين عن العمل انتظاراً للتحويلات المالية من المهاجرين، وقد تسبب الحصول على المال السهل في ظهور عادات سيئة بين المجتمعات المحلية، تمثلت في السلبية والتماس الصدقات، ومن ثم لم تعد الزراعة «مربحة» لهم، ولا يفكر الكثير الآن إلا في الهجرة بأي ثمن.

كما تقع المرأة ضحية لهذا الوضع، وبينما قد سبق لها المساهمة في ميزانية الأسرة من خلال النسيج والمنتجات الحرفية الأخرى من بساتين النخيل، تعتمد المرأة الآن أيضا على التحويلات المالية من المهاجرين.

لقد أدى الإهمال التدريجي للأراضي إلى تطور فيروس البيوض (فيوزاريوم الأوعية)، الذي يقضي على 4.25% من نخيل التمر كل عام في واحة فجيج.

ووفقاً للنموذج الأساسي لتحديد الأفق الزمني لخطر انقراض بساتين النخيل في فجيج بلا رجعة، والذي وضعه الاقتصادي، البروفسيور خياطي، يتضح أنه:

سيتساوى في غضون 60 سنة أعداد أشجار النخيل مع عدد المقيمين في فجيج (12000 نسمة وشجرة نخيل!!!)، ما يعني أنه بحلول 2071 سيزداد أعداد أشجار النخيل عن السكان، وسينعكس الوضع اعتباراً من عام 2073: إذ سيزداد أعداد السكان عن أشجار النخيل المثمرة غير المتأثرة بفيروس البيوض.

لقد أثرت الهجرة الداخلية والخارجية وما استتبعها من إهمال الأراضي سلبياً على البيئة وتشكل بالفعل تهديداً لمستقبل بساتين النخيل.

المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI)

الهجرة والأقاليم والتنمية في المغرب

الدولة/المنطقة/الإقليم

المغرب، جهة سوس ماسة

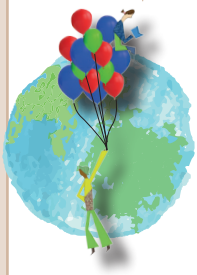

الأطراف الفاعلة

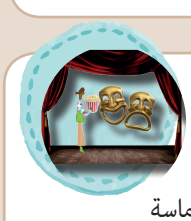

- الهجرة والتنمية
- المجلس الجهوي لجهة سوس ماسة
- المجالس الجهوية لتزنيت وطنجة
- شُعب الحكومات المحلية لتزنيت وتارودانت وطنجة
- الحكومات المحلية في أميلن وتافراوت وأربعاء الساحل و أم الكْردان وتنزرت و أزغار نيرس و تالوين وسيروا و ورزازات وطنجة
- وكالة التعاون الدولي والتنمية المحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (ACIM)
- وكالة تنمية أقاليم الشرق (ADO)
- المركز الجهوي للاستثمار لجهة سوس ماسة درعة (CRI)
- الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC)
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)
- الأرضية الاورومغربية للهجرة والتنمية والديمقراطية والمواطنة (MDCD)

التاريخ/الفترة

2016/2014

السياق العام

اشتركت جمعية الهجرة والتنمية بعد إنشائها في عام 1986 في إدماج مبادرات التنمية المحلية التشاركية في جنوب المغرب الهادفة إلى النهوض بوضع السكان في المناطق الريفية وتخفيف الهجرة من الريف إلى الحضر من خلال الحصول على الدعم من المغاربة المقيمين في الخارج ومن المنطقة والجهات الفاعلة المحلية.

لقد أصبح تحسين إدارة المستحقات الاجتماعية للمهاجرين المتقاعدين إحدى اهتمامات جمعية الهجرة والتنمية في إطار مشروع لتقديم الدعم والمساعدة للمتقاعدين موله صندوق التوفير الوطني، ومكّن المشروع من وضع دراسة في غالبية محافظات جهة سوس ماسة لتحديد عدد المتقاعدين المحتاجين للدعم. بعدئذ، تم التعامل

مع مائة حالة في المكاتب (التي لا تزال عاملة) في بيت التنمية في تالوين.

وحرصاً على متابعة هذه الديناميكية وتعميم هذه التجربة، قامت إدارة الهجرة والتنمية **بإنشاء مكاتب استقبال وإرشاد للمهاجرين** في البلديات الشريكة: تالوين، وأكادير ملول، وتافراوت، وأربعاء الساحل، وأميلن، ووسلسات، وسيروا، وطنجة، وبومالن وقلعة مكونة - **وتدريب الموظفين المسؤولين عن إدارة هذه المكاتب من أجل:**

- تحسين الظروف الاقتصادية للمغاربة المسنين المقيمين في الخارج وأسرهم في المغرب؛
- تسهيل حصول المهاجرين على مستحقاتهم الاجتماعية في المكاتب المحلية حيث يعيشون؛
- المساهمة، بالتعاون مع صناديق التأمين الصحي والشيخوخة الفرنسية المغربية، في تطوير شبكة الاستقبال والمعلومات والدعم للمهاجرين المغاربة السابقين المتقاعدين وأسرهم في المغرب، مما يتيح لهم الحصول على مستحقاتهم الاجتماعية (التقاعد والرعاية).

وتندرج هذه الإجراءات أيضا في إطار المشروع المعنون باسم «الهجرة والأقاليم والتنمية»، الذي تدعمه المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMDI) وينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ويموله الاتحاد الأوروبي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

الدروس المستفادة

كشف تقرير صادر عن المفتشية العامة للشؤون الاجتماعية (IGAS، فرنسا) أن عدداً كبيراً من المتقاعدين المغاربة لم يصروا على استلام حقوقهم، سواء الخاصة بالتقاعد أو المعاشات، من خلال عدم طلبها أو عدم حصولهم عليها بعد عدة أشهر وحتى سنوات بسبب تأخرهم في طلبها.

وينطبق هذا السياق على العديد من العمال المغاربة المهاجرين السابقين في المغرب، الذين لم يصروا على حقوقهم في لم شمل الأسرة بسبب عدم إدراكهم لحقوقهم المخولة من صناديق التقاعد الأوروبية، ويواجهون صعوبات كبيرة في علاقاتهم مع هذه الجهات من أجل الحصول على معاشاتهم التقاعدية وإثبات تاريخ عملهم. وبعد وفاتهم، تجد أراملهم وأبنائهم أنفسهم أيضا في وضع اجتماعي واقتصادي حرج بدون أية استحقاقات.

وقد ساعد التقييم والعمل التجريبي الذي قامت به الهجرة والتنمية في عام 2007 مع مراكز الاستقبال وآلية الدعم في البلديات الريفية في توفير فهم متعمق للحالات الأكثر شيوعاً في المغرب، فضلا عن أهمية دعم المهاجرين المسنين القادرين للمشاركة في الأنشطة الحياتية في أقاليمهم الأصلية.

وتم التعامل في إطار مكتب الاستقبال هذا مع ما مجموعه 138 حالة، من إجمالي حوالي 200 حالة تم تحديدها. وتم إيجاد الحلول لعدد 72 حالة بين 2008 و 2012 وكذلك 66 حالة بين 2013 و 2014.

في فبراير 2013، أعلنت بعثة برلمانية فرنسية معنية باستبيان أوضاع المهاجرين المسنين عن

النتائج حول الدفاع عن حقوق وحريات المواطنين فيما يتعلق بإدارة ومكافحة التمييز.

ولُوحظ وجود معوقات عديدة، تتعلق بما يلي:

- الحصول على الرعاية؛
- الحصول على المستحقات الاجتماعية؛
- صون الحقوق، ومنع حالات الانقطاع في المعاشات.

علاوة على ذلك، يفقد المهاجرين حقوقهم لدى عودتهم إلى الدولة، إذ لا يتمكن أي شخص من تزويدهم بالمعلومات الصحيحة لاستكمال ملفهم الإداري. واستطاعت الهجرة والتنمية من بناء أواصر الثقة مع البلديات الريفية، بالعمل على المستوى المحلي، الأمر الذي أقنع البلديات بتناول هذه القضايا، ومن ثم إدماج هؤلاء المهاجرين المسنين في الحياة المحلية كمواطنين كاملين.

وتقدم البلديات المشتركة في المشروع خدمة للمواطنين المهاجرين وأفراد أسرهم، الذين يعيشون في المناطق المعزولة التي لا تتوفر فيها في كثير من الأحيان الخدمات العامة للاستحقاقات الاجتماعية.

وتساهم الحكومات المحلية من خلال هذا العمل في الجمع بين الإدارة المحلية مع تلك الخاضعة لإدارتها من أجل تقديم خدمات أكثر فعالية للمتقاعدين وكبار السن أو المهاجرين العائدين.

تم النشر بتمويل من

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

تنفيذ

http://www.migration4development.org/

صنع من ورق متوافق مع تشريعات الاتحاد الأوروبي البيئية، رقم تسجيل 1/11/F1، مقدم من UPM